

Identity as a Cognitive Necessity: A Content Analysis of the Manifestations of Ambiguity Surrounding Libyan Identity in the 2017 Draft Constitutional Declaration

Al Jeilany Sheikh Ahmed*

Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Derna, Al-Qubba, Libya.

*Email: dr.aljeilany@gmail.com

الهوية كضرورة إدراكية: دراسة تحليل مضمون مظاهر التباس الهوية الليبية في مسودة الإعلان الدستوري 2017م

الجيلاني، الشيخ أحمد *

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة درنة، القبة، ليبيا

Received: 20-06-2026	Accepted: 21-09-2026	Published: 07-10-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract

Proceeding from the premise that identity is a cognitive necessity for the spheres of belonging, any ambiguity surrounding it leads to a degree of skepticism regarding its symbolic and objective components. This gives rise to pressing questions concerning the manifestations and consequences of the crisis affecting it, thereby hindering a group's ability to connect with its own emotional dynamics. Given the elusive nature of the categories onto which the most potent forces can be projected a situation that plunges the group into an anxious state of uncertainty regarding temporality, or a sense of threat and disorientation amidst various relative spaces the inevitable syndromes of an identity crisis come to light. This manifests in the given premise that "the very person questioning their identity is the one who does not know what that identity is," thereby prompting an inquiry into the enigmatic concept of identity and its nationalist manifestations. and the relationship between the manifestations of this crisis and the reality of states susceptible to it—on the one hand—and its potential to be repurposed as a Trojan horse for the diverse cultural categorizations of minorities; minorities driven by a craving for self-determination that accompanies the sweeping advance of globalization and its financial, legislative, and media instruments, all of which transcend traditional concepts of borders.

Keywords: : Libyan National Identity; Identity Ambiguity; Libyan Constitutional Declaration; Content Analysis; Cultural Minorities; Self-Determination; Globalization.

المخلص

عند الانطلاق من أنه بقدر ما أن الهوية ضرورة إدراكية لمجالات انتماءاتها، بقدر ما يحيل إلى أن أي التباس فيها يؤدي إلى قدر من عدم التسليم بمكوناتها الرمزية والموضوعية، وبروز التساؤلات الملحة عن مظاهر ومآلات التأزم فيها، مما يعيق إمكانية اتصال أي جماعة بدديناميكياتها الوجدانية؛ نظرا لمرآوة المقولات التي يمكن اسقاط القوى الأكثر فاعلية عليها، ما يدخل الجماعة في حالة قلق اللابقيين إزاء الاستمران أو الشعور بالتهديد والضياع في الفضاءات النسبية المختلفة، وعندئذ ستكشف المتلازمات الحتمية لأزمة الهوية، في صورة معطاة؛ "أن من يسأل عن هويته هو عينه من لا يعرف من تكون هويته". مما يستدعي بدوره التساؤل عن المفهوم الملغز للهوية وتمظهراتها القومية، وعلاقة مظاهر تأزمها بواقع الدول المهيأة لالتباسها من جهة، بقابلية تدويرها إلى حصان طروادة للتصنيفات الثقافية المختلفة للأقليات، المفعمة بشبهة تقرير المصير المصاحب لاجتياح مظاهر العولمة، وأدواتها المالية والتشريعية والاعلامية المتجاوزة لمفاهيم الحدود التقليدية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية الليبية؛ التباس الهوية؛ الإعلان الدستوري الليبي؛ تحليل المضمون؛ الأقليات الثقافية؛ تقرير المصير؛ العولمة.

مقدمة

أولا - مفهوم الهوية وتمظهراتها :

هناك تساؤل يطرحه النقاد السوسيولوجيون: حول ما يجب تعليمه؛ من حيث ما إذا كان كيفية التماثل بما هو قائم، أم تعليم كيفية تحليل النظام الاجتماعي القائم وتجاوزه؟ وأيهما أفيد؛ الحفاظ على الوضع القائم أم تغييره؟ (انظر، لاباسانو ولورو، 1986). وقد يبدو هذا التساؤل أكثر إلحاحا كلما تعلق الأمر بمحاولة حصر الهوية .

تشير الهوية identity كمفهوم تصنيفي أو منطقي إلى "السمات الأساسية الثقافية والاجتماعية والنفسية الأكثر شيوعا في أي مجتمع، والتي تتسم بثبات نسبي، بحيث تميز شعبا من الشعوب"، (ياسين، 1993، 51). فيما يسميه (أريك فروم ورفال لينتون) بالهوية القومية أو الأساسية أو المنوالية، التي تظهر سماتها بأكبر قدر من التكرار بين السكان.

لذلك فإن مبدأ الهوية يقوم على أن "كل ما هو هو" أي أنه لا فرق بين الشيء وذاته، كما يقر مبدأ التناقض بأن الشيء لا يمكن أن يكون هو وليس هو"، (معجم المصطلحات الفلسفية، 1998، 494). وهي تقع في مركز الشخصية - حسب (اريكسون) تتحدد نواتها من خلال النظام الإدراكي المستمر للنظام الثقافي العقلي للفرد تجاه مجتمعه، وتنظم هذه الأنشطة الإدراكية من خلالها المعلومات كمعرفة متجانسة، لها أسلوب معين في إدراك العالم المحيط، بمحددات التنشئة والمواقف الخارجية (أومين، 1994، 115).

كما أن الهوية؛ كعملية تمثل مستمر للتجارب الجمعية الماضية والحاضرة، وسلوك أبطالها النموذجي، عبر الأساطير والروايات والأعمال الفنية والطقوسية.. يمكن تحديد نواتها في شبكة التفسير والإدراك لفئة من العناصر الأولية، للتعرف على الذات والآخر. (ميكشيللي، 1993، 67 و 52). مع إمكانية ملاحظة وجود تمايز بين أنوية مكوناتها، على نحو:

- نواة الهوية الثقافية: The core of cultural identity حسب (بينديكت) عبارة عن منظومة المعايير والقيم والاخلاق التي تنطوي على صورة أو فئات إدراكية للعالم الخارجي، إضافة إلى موضوعات الحياة اليومية والقيم الجمالية والنماذج والرموز المرجعية المستدخلة على نحو سيكولوجي.

أما (باتسون) فاعتبر أنها "نسق من الأطر والمقدمات الموضوعية التي تسمح بتحليل كافة أشكال الظواهر الثقافية، التي تشمل التصورات والسلوك والعواطف، بوصفها انعكاسات لنظام من البدييات المعيارية؛ كمنطق أو مسلك نموذجي أساسي لثقافة معينة، مثل نسق السلوك التقليدي للتعليم في الثقافة الغربية، القائم على مقدمات منطقية "العارفون ينقلون معارفهم إلى الآخرين" تسلم بوجود مجموعة من الناس في قاعة

يتلقون محاضرة بهدوء ... (نفسه، 1993، 28) أو الأدوار النموذجية للذكور أو الإناث، من حيث العاطفة أو الصدق أو تأكيد الذات أو ضبط النفس أو الاهتمام بشريك الحياة .. (نفسه، 28) ليتضح أن الفرنسيين - مثلاً - لا يقيمون وزناً للاخلاق عند المرأة، على عكس الألمان. (نفسه، 35).

- نواة الهوية الجماعية: The core of collective identity ترجع أهمية الهوية إلى أن الإنسان لا يختلف عن الكائنات الأخرى إلا في أنه لا يعيش العالم كمعطى، وإنما يعيشه كتصورات، أي أنه يقوم بتمثيل خاص عن الوجود، يقدم إليه منذ صباه، كقيم اجتماعية، أو طقوس ثقافية، ويتم توارث هذا التمثيل عبر الأجيال لينشئ الهوية عند الأمم، لذلك تتمايز الثقافات والرؤى عن العالم، ويجد فيها المرء تحقيقاً لذاته، فيدافع عن هذا التمثيل القيمي أو الشعائري حتى الموت، (مزور، 1990، 7). لأسبقيته على الوجود، لما يقدمه من معنى، لإضفاء النظام على الفوضى من حوله، - فنحن بدون المعنى نغدو بلهاء - "وبالنظر إلى إطاره نستقبل التثمين المعنوي المتساوق مع عناصر ثقافتنا (كمصدر للرضى عن الذات) ولا نشعر بأي تثمين غير منسجم معها"، كما أكدت عليه دراسة (والاس) لقباطل الأيروكيزر). ما يظهر حاجتنا إلى قوى خارجنا لتتصل من خلالها بقوانا الخاصة، كما سيرد لاحقاً عند (فويرباخ وفروم) ولموضوع الهوية تمظهرات عديدة على نحو أن :

1- مفهوم "الهوية" نحت من ضمير الغائب الحاضر "هُوَ" ليشير منطقياً إلى جذره الوجودي (الانطولوجي)، لكنه استحال إلى مفهوم (ابستمولوجي) صرف، يدل على الذات المُفَكِّرة؛ بناءً على أن هوية الوجودي نفسه مستنبطة من واقعة "الأنا أفكر الابستمولوجية"، حيث أن الإدراك أو الوعي كمفهوم معرفي، يمثل العامل الأكثر أهمية في مسألة الهوية؛ نظراً لأن الفكر عملية واعية بذاتها، فلا يمكن أن يعتقد المرء بأنه يفكر حين لا يكون مفكراً بالفعل.

2- لمفهومها أوجه مفارقة؛ أي أنه إذا كان مشتقاً اصطلاحياً من ضمير الغائب "هو" فإنه يعود إلى ضمير المتكلم "أنا" وهذه المفارقة اللغوية، تؤكد حقيقة موضوعية؛ وهي أن "أنا" و "هو" يتبادلان الوجود، أي أن وجود أي منهما مرهون بوجود نقيضه، فحيثما يوجد "الأنا" يوجد "الآخر" المقابل، داخلياً أو خارجياً، أو هما معاً، فمقولة "الآخر" كمجال اجتماعي، هي أكثر المقولات الوجودية أهمية في الفكر الإنساني، إذ تشكل معطى أولي يسبق كل المجالات الاجتماعية الأخرى في وجوده ومحتواه، لأنها تمثل الأرضية اللازمة التي تنبثق منها الذات أو "الأنا"، فنحن لا نستطيع استخدام "أنا" - باعتبارها من مشمولات وعي الإنسان - إلا في تصور "آخر". لكن على أساس من عمليات الإبعاد أو التمييز أو العزل والتجسيد - حسب (شيللر)، (السيد، 1998، 157 - 186)، باعتبارها مسافة لحفظ الكينونة - حسب (باندورا) - (إبراهيم رزق وآخرون، 2005، 106).

3- أنها خبرة سيكولوجية ذات طبيعة وجدانية فريدة؛ للشعور بالملكية أو الحيازة الفريدة لضمير المتكلم "أنا" - نحن"، لا توجد إلا بوجود "هو - هم" في تبادل لبث الوعي البنيوي بالوجود عبر "المعرفة بالتضاد"، من حيث الاتفاق حول خصائص هوية "نحن" اللغوية - الدينية - العرقية أو الفيزيقية - التاريخية - المزاجية أو الاثنية - الجغرافية. وخصائص هوية الآخر أيضاً منها.

4- أنها مفهوم قيمي؛ هي انتماء لمنظومة قيمية "متجانسة" تحدد جملة ما تقره من عقائد، ومن ثم طبيعة ما تقوم به من سلوكيات.

5- أنها مُعرَّف موضوعي لصاحبها؛ الفردي أو الجماعي، تقوم على التعبير عن كينونة الكائن، التي لا تتحقق إلا بنشوء روابط بين ذات وأخرى، أي أنها صيغة معينة لاستدماج ما هو إنساني في شكل "أنا" بحيث يمثل هذا "الأنا" محور ارتكاز التماسك ووحدة الشخصية المتوازنة، حيث تعمل على توحيد انماط النشاط الصادرة عن صاحبها - حسب (شارلز كولي) وبدونها تتعرض الشخصية الفردية أو الجماعية للتفكك في ما يصدر عنها، ومن ثم، تدني الفاعلية أو المساهمة في الأداء الحضاري البشري بحافز الانتماء، فالمعطيات الموضوعية للهوية، كقاعدة في ذاتها، تتطلب وعياً بمقتضاها الجماعي في قمة الهرم، لتتحول إلى هوية لذاتها، لتفعيل محفزات الانتماء لمكونات ماهيتها، على مستوى السلم الحضاري، في نوع من

التدعيم الدائري أو التشابك الديناميكي، بحيث لا يؤثر اختلاف أو تحول الهوية عبر الزمان في تماسك أو وحدة إنيتها (الطفل/ صار شيخا) وذلك باستخدام التجارب السابقة "التاريخ" كمرجعية تعود إليها الذات، كي تتعرف على نفسها، وتتلافى أو تتجنب سيئها أو المميت، وإدامة الجيد منها أو ما يقوي فرص البقاء. (جيران، 2017). حين الأخذ في الاعتبار أن الإنسان يستمد تمييزه كماهية له من مدى فاعليته، وتكمن هذه الماهية في المشترك الإنساني، أو ما يقود نحو تقدم البشرية نحو قيم مشتركة (عدالة - حرية - خير - جمال - مساواة، تحاشيا للتخبط في فوضى النسبية أو اللامعيارية.

6- أنها لا تتجلى على نحو نهائي؛ فهي حدث أو عملية غير ناجزة على نحو نهائي، وكل ما يستطيع هو القبض على تجليات مرحلية لها، فالهوية كـ "كينونة" مشتقة من "كان" المؤشر على الماضي نفيا وإثباتا، أي "ما كنته" و "مالم أكنه" في الآن نفسه، فلا يصدق على اكتمال الأشياء أو عدم اكتمالها في الحاضر، بل بعد كونها في الماضي.

7- لها علاقة بالاستزمان؛ يشير إلى بعد النفي في الكينونة، بمعنى أن ما يشكل الهوية يقع على الفروق في متصل يمتد بين ما كان يُتطلع لتحقيقه، وما يتم تحقيقه بالفعل. (نفسه، 2017).

8- أنها ضرورة إدراكية؛ لأنها تشكل صورة خيالية مبسطة لخلق جماعة متجانسة من بين الجماعات المتنافرة، وترسم خطوطا جدية، تحول الجماعات إلى ذاتيات ثابتة لا تتغير نسبيا، (بيرسيني، 1993، 12). لما توفره من حس مشترك لفهم الواقع وتمثله، ورسم صورة موحدة للذات، إذ لا سبيل لعيش الحياة دون تبني قواعد معيارية أخلاقية، تستلزم أنماط سلوكية بعينها، أي أن العيش بدون انتماء لهوية معينة يتنافى مع بشرية البشر. فالإنسان - حسب (فويرباخ) - "بحاجة إلى أن يسقط قواه على موضوع خارج ذاته، حيث يتعذر عليه أن يتصل بقواه وقدراته إلا عن طريق هذه القوى" وبتعبير (فروم) فإن ضياع ذلك الموضوع الذي يستسلم إليه الإنسان، ليتعرف من خلاله على قدراته، مرادف لخطر ضياع الذات. (أريك، 1999، 58)، والوقوع في حالة الاغتراب، أو عدم تطابق الشعائر الشخصية والثقافية، لما يؤدي إليه من إحساس بضالة المعنى بمتلازماته العصابية. (انظر، ايان كريب، 1999).

ما يظهر بدوره، حالة التجديد العلائقي المستمر لمقولة الهوية، بين بقاء صورة ما للذات، وبين بقائها في الوجود، أو عدم زوالها، عبر الربط بين:

- الشكل أو الملامح الفيزيائية: بوصفها مجموعة إشارات أو سمات تفرد صاحبها بدنيا .

- وبين الثقافة: بوصفها انتماء إلى الحياة داخل سياق اجتماعي وثقافي محدد .

- وبين الرموز: بوصفها منظومة للهوية، تنظم من خلالها علاقة إرادتها بالبقاء، عبر عزاء الاستبدال الوهمي لمرض الزمان، بالصحة الجيدة المنتجة رمزيا. حيث أننا ما إن ندرك أننا مورطون في مرض الزمان، وأن مأساتنا هي البقاء في الوجود، حتى ننشئ رمزيا "القوقعة التي نطن أنها موئل حماية بالنسبة إلينا" أي البقاء الرمزي في الوجود، الذي هو آثارنا التي بنيناها كامتداد لنا في الآخرين، الذين نعيشهم أو الذين سيأتون من بعد زمننا. على نمط الصورة التي شكلناها بما نريد أن نكون عليه في الزمن المعيش. ونريد أن يدركنا عليها الآخرون في شكل "هوية الرمزية".

9- لها مظهر مأساوي؛ لكن ما ينتج البعد المأساوي للهوية، هو أنه متى ما هدمت هذه "القوقعة الرمزية" تهدمت هويتنا الرمزية التي كنا نتلقى التثمين بناء عليها، نتيجة فقدان جوهر العزاء الذي نقدمه لأنفسنا، في مواجهة "الاستزمان" أو مرض الزمان "الإحساس بالزوال" وخيانة ذاكرة الآخرين لنا، (جيران، 2017) أو أننا لم نكن عند مستوى حسن ذاكرتهم عنا.

10- لها مظهر مراوغ أو متعددة الفوهات: والتي يمكن استخدامها بوجوه عديدة، ومثالها ما قامت به النساء الكنديات أثناء مناقشة الدستور، حيث شكلن هوية من مختلف الجماعات الوطنية (الأصلية - البرتغال - اسبانيا - ايطاليا - فرنسا) للحفاظ على الحقوق التي يضمنها لهن الدستور، ومواجهة محاولات الرجال إقامة حكومة تقليدية لا تخضع لأحكام الميثاق الدستوري، وذلك باستخدام مراوغتين: في الأولى؛ استخدمن هوية المواطنين الأصليين لما لهن من ضمانة أممية، وحين أدركن إمكانية حكومة الرجال لاستغلال ذلك،

استخدم من هوية ثانية؛ المواطنين الكنديين في الميثاق، في حركة من هوية إلى أخرى، (بيريسيني، 1993، 13). لتعظيم منافعهم، كما تستخدم النساء العربيات هويات "المهر/ المساواة"، هوية نسائية عند ما يتعلق الأمر بالمزايا على أساس تقليدي، وهوية رجالية في عند ما يتعلق الأمر بمزايا عامة، وعلى أساس معاصر. كما أن هناك أمثلة كثيرة للهويات التي تتشكل اعتبارياً؛ كحركات الشباب - الحركات النسوية - جماعات البيئة - السجناء - التنظيمات الاجرامية، وغيرها من الهويات التي تتيح مرونة الدخول والخروج في دائرتها دونما إلزام.

الإشكال، أنه إذا كانت "الأنا" لا تنمو إلا في مقابل "آخر" فإن هذا "الآخر" يعمل دائماً على تغييب هذه الأنا وخصائصها، ومن ثم، فإن أي تخلي عن خصائص "الذات" استجابة لقوة "الآخر" يعني نهاية أمة "النحن" وانخراطها في التبعية للآخر، ما يوضح أن بقاء أي جماعة مرهون بعملية هدم روابط التبعية لهويات أخرى، وإعادة الاعتبار إلى فكرة الهوية المهددة بالانحسار أو التآزم من قبل الآخر. (ميكاشيللي، 93، 89).

ثانياً - تطور مفهوم الهوية القومية:

ظهر مفهوم الأمة - بمعناه الحديث - في أوروبا مع بداية انهيار الامبراطورية (الكارولينجية) أي "ما فوق القومية أو المتجاوز لها" وبروز الشعور بالهوية الجماعية، أو الوعي القومي كقوة اجتماعية، فاستعمله النبلاء لاستعادة سلطتهم المركزية من الكنيسة، بحجة بناء الأمم، بالاعتماد على تمايزها في اللغة، وفي التجارب التاريخية المشتركة.

1- مصطلح "الأمة": يدل لفظ "الأمة" Naton "في اللغة لعربية على "وحدة القصد" ومنه اتخذ معنى الجماعة ذات المقصد الواحد، أو التوجه نحو هدف واحد، (حجازي، 1988، 112) وهو ما لا يمكن أن يتم بالنسبة للأمة العربية إلا بتجاوز اللغة العربية لوضعيتها المنفعلة، وصولاً إلى قدرتها العالمية، كشرط للإبداع وصناعة الأصالة العربية المستقبلية، والنهضة لصناعة المستقبل، (نفسه، 120) حيث لا إبداع ثقافي إلا من خلال تاريخ مستمر، يضرب جذوره في التراث اللاواعي الجماعي، أي بما هو "هوية الجماعة الثقافية" ويمتد إلى طموح مستقبلي يشكل المشروع الجماعي الحضاري، (نفسه، 112)، أي أنه لا بد من وجود عمق في الهوية في حد ذاتها - وتحديد هدف مستقبلي لها - كشرط أساسي للإبداع أو التفعيل العبقري في الهامش المنطقي لثقافة حاملي أي هوية.

أما في أوروبا؛ فكان يشير في بدايته إلى تلك الطبقات الصوفية، التي لديها شعور بالهوية، وتتصرف بناء على ذلك، قبل أن يستخدم لاحقاً لأغراض سياسية، منذ القرن الـ 15م، بمعنى "مجموعة كبيرة - إلى حد ما من الناس - الذين يسكنون مساحة معينة من الأراضي، بحدود معينة، ويخضعون لحكومة واحدة" - حسب (كين، 1994، 19)، وهكذا، فكلما كان الملك ينتمي لقومية مختلفة، كلما زاد من فرص ظهور القومية، كحركة مدافعة عن الحقوق والحريات، إلى حركة للتحرر الوطني من الاستبداد الأجنبي أثناء القرن الـ 18م؛ حيث اتسع الصراع من أجل الهوية القومية، ليشمل الطبقات التي لا تتمتع بأية امتيازات نخبوية، ليغدو الشعب والأمة شيئاً واحداً. (نفسه، 20). كإيدان بتحول أو تداخل المفاهيم مع انطباع الهوية بالطابع الشعبي:

أ- فمع تداخل مفهوم "الأمة" مع مفهوم "السلطة" The Authority "من حيث ما إذا كان "الشعب" هو مصدر السلطة، أم من يمثل إرادة الشعب؛ أي "السلطة" الحاكمة .

ب - ظهر مفهوم حق المواطنة في حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم، الذي تداخل بدوره مع (النداء الساحر) لمفهوم "حق الأمم في تقرير المصير".

ج - فنتج عن ذلك تداخلاً بين مفهوم "الأمة" ومفهوم "الدولة" The state "وأصبح المفهومان يستخدمان بالتبادل (عصبة الأمم - الأمم المتحدة - قانون الأمم - الناتج القومي - التأمين القومي).

د - ولكن بعد أحداث الثورة الفرنسية، أصبح الذين يعملون باسم الأمة ذات السيادة، يفضلون التأكيد على ولائهم "للوطن" كوحدة لا تتجزأ، وحل شعار "الأمة - القانون - الملك" محل شعار "ملك واحد - عقيدة واحدة - قانون واحد"، فاستحال ما كان ملكيا إلى مشاعية مشتركة لأبناء الوطن .

هـ - وهكذا، ورد تعريف (كارل دويتشن) للأمة بأنها: "شعب يسيطر على دولة"، (نفسه، 21).

و - كما برز مفهوم "الهوية القومية identity national" على أساس أنها: "مثال نمطي للهوية الجماعية، التي يعتبر فيها مجموعة من الناس أنفسهم مرتبطين ببعضهم؛ يعامل الانتماء اللغوي أو الاجتماعي، كالعادات والتقاليد، والذكريات المبدلة؛ أي التي تعتبر مصدر فخر، التساكن في منطقة مشتركة ."

اما التمييز بين "القومية nationalism و الوطنية patriotism فيعتمد على أساس أن "القومية اعتراف بالانتماء لأمة معينة، بينما الوطنية، ارتباط بأرض معينة" وفي حالة تحقق "دولة الأمة The national State تتوازى الانتماءات القومية والوطنية؛ أي بين الأمة ككيان اجتماعي طبيعي، يقوم على العلاقة القومية الطوعية، والدولة كتنظيم سياسي اصطناعي، يقوم على تلبية الحاجات السياسية والاقتصادية، وقد تكون مختلفة عن إرادة الجماعات المكونة لها، (الغويل، 1997، 50). كما أن هناك مفاهيم تصنيفية للهوية، من قبيل الهويات الجامعة - الهويات القتلة - السلبية - الرخوة - الملتبسة أو المراوغة - الصاهرة - التجزئية - التفضيلية ... وإن كان التداخل العلائقي بين المفهومين لا يترك مجالا للفصل الحاد بينهما؛ فالوطن كمجال جغرافي، مجرد وسط مبهم، يستمد دلالاته الرمزية مما يضيفه عليه قومه من معنى، وفي المقابل فإن القومي لا يسبح في الفضاءات النسبية، وإنما يتأسس على موقع جغرافي محدد، يحتضن سرديّة المنجزات الحضارية الأسطورية والواقعية.

2- الوظيفة الإيجابية للقومية؛ كأيديولوجيا أو خطاب أدبي للهوية القومية:

أ- شحن المواطنين بالشعور المشترك.

ب - تعزيز ثقة المواطنين بكرامتهم في وطنهم.

ج - التعرف على التجارب والمميزات المشتركة بين المواطنين (معتقدات - لغة - ملامح - طعام - ملابس - أهازيج - أنشطة إنتاجية - العنصر المشترك أو الرس). ما يمكنهم من القدرة على إدراك ما يميزون به أنفسهم عن الآخرين (خريطة إدراكية) واستخدام ضمير "نحن" دونما شعور بعدم التمايز في "المشترك" بينهم، في مقابل الآخر "أنتم ."

ترجع الأهمية في ذلك؛ إلى أنه متى ما شعر الناس بأنهم محرومون من المشاركة في "الشعور بالانتماء للأمة" فإنهم يميلون إلى الإحساس بالأسى على أنفسهم، وبأن العالم غير ودود ومعاد لهم، وكأنهم في حالة منفى إجباري (كين، 1994، 22)، وليس من المستبعد، أن هذا الشعور المدمر للنفس، يجعلهم أقل قدرة على العيش بطريقة ديمقراطية أو متوازنة، كأعراض ملازم لأزمة الهوية واضطراب منهجية التفكير .

3- سلبات القومية "التطهيرية" أو خطورتها - حسب رأي الفرنسي (أرنست رينان*):

أ- أنها كأيديولوجيا أو حركة الأمة للحصول على سلطتها "متعطشة للسلطة" بالاعتماد على شعور يقتات على الانتماء القومي بشكل كاسح.

ب - أنها شكل مرضي من الهوية القومية، يحول الهوية إلى "محاكاة ساخرة" لذاتها السابقة.

ج - اعتقادها بأن الأمة ظاهرة بيولوجية، أي أنها جزء من النظام الطبيعي للأشياء.

د - خنق الآراء المختلفة معها داخل المجتمع.

هـ - تدمير خواصها المتباينة بغطس الشعب في داخل الأمة.

و - لها جوهر متعصب ضد الآخر باعتباره عدوا. وذلك على عكس الهوية القومية/الوطنية التي ليس لها حدود ثابتة أو مقدسة.

*- اشتهر بتقديم تعريفات للأمة منذ نهاية القرن 19م، واعتبارها تقوم على الإرادة، وليس العرق.

ز - القومية تطلب من أعضائها أن يؤمنوا بأنهم أعضاء في مجتمع من المؤمنين الخالدين، يعرف "بالأمة" وعليهم أن يشاركوا في استفتاء يومي على ذلك؛ كتتميط مخل للأشياء، كما في تعليمات (باسمارك): "أيها الألمان فكروا بدمائكم"، (نفسه، 25)

ح - إنها جهل اختياري، ولكن ليس جهلا بريئا، "جهل لتبرير العمى" يخلق كل شيء في سبيل الدفاع عن أرض وطن الأمة.

ط - القومية، لا تشعر بالخل، فالآخرون دائما هم المذنبون.

ك - القومية تحركها حسابات أن كل الأمم في صراع وخشي من أجل البقاء "فاشية".

ل - التأكيد على الجذور البدائية القومية "العرقية" ما يحيي غرائز روابط الدم والأرض لدى الأسلاف، يظهر بعدها العاطفي أو اللاعقلاني، الذي يمزق البلدان إجباريا، (كما حدث في يوغسلافيا)

ص - القومية تشجع المواطنين على احتضان هوية تمتص الصدمات وتمسح الشعور بالتفاهة، وتشجع تضامن المذنبين، (نفسه، 27)

ثالثا - مظاهر أزمة الهوية

تبدأ أعراض أزمة الهوية Identity crisis بمظاهر عدم التسليم بالهوية الموضوعية، حيث لا تثار مسألة

الهوية إلا عندما تكون خرائطها الاجتماعية لا تتناسب مع المواقع التي تحاول تمثيلها، فنحن - حسب -

الفيلسوف الألماني (هيدجر) "لا نستطيع أن نكون، من نكون، حتى نعرف من نكون (على نحو موضوعي)،

[...] فمن يسأل من أنا، وما هويتي، هو عينه من لا يعرف من هو"، نظرا لأن الهوية تجوهر الفرد

والجماعة، بها يكون هو ما هو، وتكون هي ما هي، وبدونها لا يكون ولا تكون"، (الحصادي، 2004،

42). الفكرة الخالصة لا يمكن تجربتها، لمجرد أننا ننشر الغبار ثم نشكي من عدم قدرتنا على الرؤية -

وبحسب (باركلي) - فلو نزعنا عن مثلث - مثلا - كل ما فيه لما بقي شيء منه. (رسل، 2009، 113).

وبالأحرى الكائنات البشرية التي تنه في غابة من الرموز - حسب الشاعر الفرنسي المشهور (بودلير) .

ما يعني؛ أنه من المحال أن تكون لدينا تجربة من لا شيء، فأن يكون الشيء؛ معناه أن يكون مدركا، فلا

معنى للحديث عن فكرة غير مجربة، أو غير مدركة، سواء كانت أمة أو دولة أو معرفة، فالدال أو الشيء

المادي أو الفكري، متقدم - حسب (رولون بارت) على مدلولاته أو مآربه.. فالبشر ليسوا الا حزمة من

الادراكات المختلفة، التي تتعاقب في صيرورة أو حركة دائمة، الى الحد الذي جعل (ديفيد هيوم) يعلن أنه

حتى عندما يتعمق في ذاته؛ فإنه لا يصادف على الدوام سوى أعراض الحب أو الكراهية، أو الألم، أو اللذة

... لكن يستحيل عليه أن يمسك بذاته، بغير إدراك أو ملاحظة أي شيء ما عدا الإدراك (نفسه، 118) .

ما يعني أيضا، أن عدم الاتفاق على "معرف أولي للهوية" مع البحث عما إذا كانت (عربية - أم إسلامية

- عربية إسلامية - قطرية وطنية) عقد تحديد التسليم بالهوية الجامعة، وألحق الضعف والهوان بالعرب،

وجعل العقل العربي أكثر ما ينطبق عليه المثل عن "الدوران حول الشجرة دون الاقتراب منها" فتقزموا

وجوديا كجنس بشري فقط، دون أن تكون لهماهيتهم فاعلية حضارية، فلا يلتقون مع الآخرين إلا كتابعين

بهوية ملتبسة، تناسب قضايا "نظرية الرجل الهامشي"، بمتلازماتها من التفكك واللامبالاة وتسيد الخرافة

والادمان..

أما أهم مظاهر أزمة الهوية العربية؛ فيمكن اجمالها فيما يلي:

1- الخطابات الايديولوجية العربية: تبلورت كايديولوجيات متصارعة ومتباينة حول موضوع الهوية.

2- شكلت موضوع الهوية مصدرا للتفرقة باختلاف المرجعيات (الدينية - القومية - القطرية) بدلا من أن

توفر مقولتها نوعا من الحس المشترك.

3- عكست الايديولوجيات عقلية الذات المفكرة، أكثر من الموضوع المفكر فيه، نظرا لتجميد ماهية صورة

الموجود العربي، دونما صيرورة في التاريخ، فتمت المطابقة بين هويته وماهيته، ومن ثم استبعد الموجود

من الوجود، بتحويله إلى وهم بدلا من الواقع، كنوع من إحلال الايديولوجيا محل الذات، نظرا لاعتمادها

السمات الثابتة لخصائص الذات (البيو - جغرافية والسلوكية) كنوع من التنميط النرجسي للذات، وتأليه الأيديولوجية الهوية.

4- محاولة الايديولوجيا احتكار أدوات إدراك الواقع، لتكريس مبدأ الهوية كقيمة في ذاته، وليس كأحدى الامكانيات المتاحة لتغيير الواقع أو تحسينه، وإنما كتعالٍ أو انفصام أو عدا للواقع، (المافني، 2004، 37 - 41).

بمعنى؛ أن أيديولوجيا الهوية العربية، التي يفترض أن تفعل كمبدأ جمعي على بناء الواقع المتوزع أو المشتت في العقول وتمثله، بغية خلق حس أو وعي مشترك، نحو فعل تاريخي معين، لم يوفق خطابه في صنع الاجماع حول معنى الأشياء في المجال الايديولوجي (اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا) ورسم صورة موحدة للذات أو الهوية العربية .

رابعاً - مفهوم الاقليات - أنواعها - الدول المهيأة لها - مصانرها :

1- مصطلح الاقليات: ترجع مسألة الأقليات Minorities في الغرب الأوروبي إلى أواخر القرن 18م أوائل القرن 19م، حين أخضعت الحدود السياسية للدول القومية بعض الجماعات العرقية لجماعات عرقية أو قومية أخرى. ويعتبر عالم الاجتماع الأمريكي (لويس ويرث) من أشهر ما عرفها بأنها: "جماعة من الناس تتميز عن غيرها بالنسبة لخصائصها البدنية أو الثقافية في المجتمع الذي تعيش فيه، بمعاملة مختلفة ومتباينة، ومن ثم، تعتبر نفسها خاضعة لتفرقة جماعية" (مينتل، 1993، 6)، وتبعاً لهذا التعريف فإن وجود أقلية ما، يفترض وجود أغلبية majority تقابلها تتمتع بوضع قانوني أعلى وامتيازات أكبر، مثل الإسهام في الحياة العامة، أي أنها "جماعة من الناس ذات هوية مختلفة عن هوية المجتمع الكلي، وتعتبر علانية عن ذلك الاختلاف، وتطالب بالاعتراف بها على ذلك الأساس [...] لديني - العرقي - الثقافي ..."، (كاستوريانو، 1993، 29). ثم أضاف الأنثروبولوجيان (واجلي و هاريس) البعد الوراثي من خلال القواعد المنغلقة للتناسل التي تميز جماعات الاقلية، بحيث يحتفظ الأحفاد فيها بالانتساب للأقلية مهما اختلفت سماتهم الفيزيكية، (مينتل، 1993، 6). ما يبرر التساؤل عن هوية المجتمع الكلي في ليبيا، بما يتيح من إمكانية تقرير تحديد للأقليات باختلافها عنه؟.

2 - أنواع الأقليات: يختلف مفهوم الأقليات باختلاف مجتمعاتها الكلي، على نحو أن:

أ- الاقليات الدينية: لا تعتمد على عدد السكان، وإنما تعتمد على درجة الشعور بالضعف أو عقدة النقص لدى الجماعة الدينية (بهائيين في إيران - مسلمين في الهند - هندوس في باكستان).

ب - الاقليات الثقافية: لا تعتمد على الاختلاف في اللغة أو في الدين، وإنما تعتمد على شواهد أخرى (التغذية - المزاج - ذكرى طويلة العهد بالاضطهاد) مثل محاكم التفتيش على اليهود في اسبانيا.

ج - الاقليات القومية الاثنية: التي تعتقد ان لها أصولاً مشتركة وتراثاً خاصاً، مع تشابه في الثقافة والملاح، على أن الانتقال إلى مرحلة التعريف القومي، يمثل مرحلة التسييس الاثني، وهي تمثل غالبية الهويات القومية المؤدجة، أو العرقية أو السلافية، أو العنصر المتمثل في "الشعوب التي تبني تنظيمها الاجتماعي على العضوية المحددة بالشعور بروابط الدم أو القرابة، والأصول التاريخية المشتركة والدين واللغة" (رييس، 2001، 20): وهي تشكل غالبية الاقليات في العالم، وتتميز بأنها تطالب لها بإقليم داخل الدولة القومية، ومن أهمها: (السكان الأصليون - الشعوب المتفرقة - الأقليات الغالبة - الأقليات الإقليمية)

- فئة السكان الأصليين أو القبليين، الذين ما زالوا منعزلين عن التحضر (أقزام الكامرون - سكان بابوا أو غينيا الجديدة - السكان الاصليون في أستراليا). وهم يحظون بمعاملة "تفضيلية" بموجب القانون في الأمم المتحدة.

- فئة الشعوب المتفرقة التي تستخدم لغة مشتركة، دون أن يكون لهم وطن أصلي أو متصل، أو مرجع مشترك مع الفئات الأخرى (الكلدانيين - الآشوريين - الفلانة في غرب أفريقيا).

- الأقليات الغالبة: التي تشكل مجموعتها غالبية السكان إحصائياً، لكنها تعتبر أقلية في نطاق الدولة أو السلطة (السود في جنوب أفريقيا سابقاً).

- الأقليات الإقليمية: التي تسيطر على منطقة تعتبرها إقليمها العرقي أو القومي (الأكراد - الكاتالونيين)، (بلاسيرو، 1993، 34).

د - الأقليات بالحرمان أو التهميش: لا تعتمد على أي اختلاف سوى المعاناة من الحرمان، بسبب الأصل العنصري أو العرقي أو القومي أو الديني أو الطبقي، كما هو متبع مع الملونين في الولايات المتحدة الأمريكية، أو وضع "الدلت" أو المنبوذين في الهند الذين يتموضعون خارج تصنيفات (فارناس) الأربعة، لكتاب الطبقات المقدس (مانو) للحفاظ على نقاء الطقوس (جورو وسيدفا، 2001، 27) كما هو الحال لمنبوذي اليابان (البوركومين)، (نفسه، 29). ما يبرر بدوره التساؤل عن تصنيف الأقليات في المجتمع الليبي؟.

3- الدول المهيأة أكثر لوجود الأقليات القومية:

صنف عالم اللغويات الفرنسي (بول جارد) المختص في الحضارة (السلافية) والأمين العام لجماعة حقوق الأقليات، والمحامي الفرنسي (إيف بلاسيرو) قابلية الدول لوجود أقليات قومية على النحو التالي:

* - الدول القومية القائمة التي سبق فيها الوعي بالأمة قيام الدولة.

* - الدول المستوردة أو المجزأة من امراطوريات مفككة.

وبحسب تلك الوضعية الدولانية، تتحدد قابلية الدول لوجود الأقليات من عدمها، على النحو التالي :

أ- توجد الأقلية القومية "فقط" في الدول القومية القائمة على أساس وطني، أي الدول التي نشأت بعد أن أصبحت الأمة مدركة لوجودها، واستهدفت أن تحذو حذو أمة موجودة من قبل، وإذا لم يتحقق النطاق للمجموعتين، فإن هناك بالضرورة مجموعات قومية (إيطاليا - ألمانيا - اليونان).

ب - لا توجد أقليات في الدول القومية التي أساسها دولاني، أي تلك الدول التي تكونت فيها الدولة قبل ظهور الأمة، ولكن في نطاق قالب تكون من قبل، وعلى ذلك، فالتطابق بين المجموعات يتحقق ذاتيا، مثل أقدم دول غرب أوروبا (بريطانيا - فرنسا) إضافة إلى الولايات الأمريكية، حيث تعيش الأقليات بشعور الانتماء، ليس إلى الدولة فقط، وإنما أيضا إلى الأمة، حيث لا توجد كلمة "أقلية" في فرنسا - مثلا - نظرا لتقاليد البلد الدنيوية (العلمانية) فيما يمثل "هوية قومية صاهرة".

ج - لا توجد أقليات في الدول متعددة القوميات، أي التي لا تتطابق فيها الدولة مع الأمة، نظرا لوجود عدة أمم داخل الدولة كمُسَلِّمة، دونما تمييز بين الغالبية والأقلية (سويسرا - بلجيكا - الامراطورية العثمانية سابقا)، (جارد، 1993 ص35).

د - لا توجد أقليات في الدول القائمة على أساس هوية ثقافة عرقية، مثل (ألمانيا) حيث تتحدد الروابط بين المواطنين على أساس التوجه الثقافي، أي الوحدة الجماعية في الثقافة واللغة، وحتى في العلاقات القرابية، يستبعد كل فرق في الثقافة، في هذا المجتمع الثقافي لا يستطيع المهاجرون الاندماج في الثقافة الألمانية التي تنتقل بيولوجيا (إدراك عضوي - ثقافي لغوي - عنصري) بدرجة أو أخرى للأمة، (بيرنباوم، 1992، 68). ومن ثم يصعب على المهاجرين أن يصلوا إلى مرتبة المواطنة الألمانية، أو أن يحصلوا على المميزات المترتبة على حق المواطنة "الثقافة العرقية" ومن ثم، فلا تصل ردود فعل الرهاب من الأجانب حد التعبئة القومية التي تنظم على أساس الهوية، (بادي و بيرنباوم، 1994، 11)، نظرا لسيادة الشعور بفائض الهوية، ولهذا فكلمة الاقلية لها استعمال مضاد تماما لمظاهر التهميش، إلى حد أن المختلفين يطالبون بالاعتراف السياسي بوضعهم كأقلية، (بلاسيرو، 1993، 31). دون إمكانية تحقيق ذلك شعبيا .

ربما لهذا، كان الألماني (يوهان غوتفريد هيردر) أول من استخدم مصطلح القومية بمفهومها العضوي الضيق، في كتابته عن فلسفة التاريخ في بداية السبعينيات من القرن 18م، ليقدم الأمة على أساس عرقي (بيولوجي ثقافي طبيعي) يقوم على الحساسية الطبيعية بالتاريخ والقبول بالقدرية، وذلك في رفضه للتركيز على النزعة الفردية لحركة التنوير، أو النموذج (النابليوني) العقلاني للقومية برعاية الدولة، الذي تحول فرنسا تصديره بقوة السلاح إلى ألمانيا، في مقابل وجهة النظر الكلية التي تمثل إعادة إقامة مجتمع الماني مبني على أساس "ثقافته الخاصة" مع رفض أي شكل من أشكال السلطة السياسية، معتبرا أن الثقافة وحدها

تقدم الأساس للهوية الجماعية، بتراتها الثقافي العاطفي "الأساطير والمعتقدات" المنقولة عبر الوسيط الضروري "اللغة الأصلية" مثل أسماء الآباء والأمهات والأزواج ولأبناء، التي تدل على العديد من العلاقات الطبيعية التي تمثل مصدر سعادة لأصحابها، على عكس الدولة التي لا تقدم سوى الأدوات المصطنعة، لتأخذ ما هو أكثر أهمية وضرورة وهو "أنفسنا" (بيرنباوم، 1992 ص 64). ولهذا فقد اتخذ غالبية مفكري ألمانيا موقفاً مناوئاً للدولة العقلانية، التي عليها أن تدبّل لتمكن روح الشعب من الازدهار، فكانت العودة إلى الدين المسيحي كمصدر عضوي للهوية الثقافية الأصلية للمجتمع الألماني، قبل أن يحطمها النموذج الفرنسي العقلاني للدولة، ولذلك التحمت القومية الألمانية بشكل من الشعبوية وإثارة الجماهير المعادية بشكل عملي ضد أشكال السلطة. (نفسه، ص 65). ليتمكن إعادة بناء "المجتمع العنصري المناوئ للعقلانية" كما ظهر في اهتمامات الحركة النازية، التي تركزت مظاهر التعبئة وأعمال العنف ضد الأجانب الآخرين غير المندمجين، الصادرة عنها بوتيرة أقل مما حدث ضد "اليهود" الذين اندمجوا في الأمة الألمانية، فاتهموا بالتهديد لروح الشعب الداخلية وثقافته، (نفسه، ص 67). في الوقت الذي يتم فيه تنظيم تهجير قبائل (التيرولين) الجنوبيين وشعوب أخرى متكلمة باللغة الألمانية، تعيش خارج أرض الوطن، إلى ألمانيا ذاتها، (كين، 1994، 26) وهكذا، فباسم الولاء الثقافي "الشعبي" للمسيحية خاصة، تبنى القومية على أساس معارضة الدولة "العقلانية" التي تلغي المميزات الخاصة بالشعب.

وعلى العكس من ذلك، فإن المجتمع السياسي الذي أقامته الدولة في فرنسا على فضائل اندماج المهاجرين وصهر ثقافتهم، للمشاركة في البناء عن طريق مؤسسات الدولة العالمية "للقومية الفرنسية" التي تقوم على "رفض شرعية الثقافات الخاصة" باسم قواعد الدولة الوضعية، يسهل الحصول على جنسيتها كدولة قومية، وليس كشعب عرقي - ثقافي. تقوم فيه أعمال العنف ضد الأجانب أكثر على "أساس قومي - ثقافي"، حيث أن الدخول الأسهل إلى المواطنة الفرنسية، والاندماج في الدولة القومية، أغرى التعبئة القومية الجذرية باسم الهوية الثقافية بالتحرك من الاعتقاد بأنها مهددة، (نفسه، ص 68)، ليبداً التقابل بين القوميتين قائم على الأسس التالية:

ألمانيا: دولة العرق الثقافي الألماني "الفلكلوري"	فرنسا: دولة المواطنة القومية الفرنسية "المدنية".
ثقافة عنصرية ترفض الاندماج	ثقافة قومية ترفض الاختلاف
سهولة الاحتفاظ على الاختلاف	صعوبة الحفاظ على الاختلاف القومي
لا عنف قومي ضد الاختلاف	عنف قومي ضد الاختلاف

هـ - الأقليات في الدول "المستوردة" أو الثالثة:

كما ميز علماء الاجتماع، مثل (توكفيل) بين نموذجين من الدول، يمكن على أساسهما الفصل بين مفهوم ووضع الأقليات على نحو:

الأول - نموذج الدولة الفريدة أو القوية أو ذاتية المنشأ: حسب الصورة التي رسمها (توكفيل)، وهو النموذج الذي أخذ يتبلور في أوروبا ما بين القرن 15 - 18م، الذي تكون فيه الدولة من القوة بحيث تبدو كتجسيد وحيد للإرادة الجمعية؛ لتفرض نظامها وقيمها العقلانية وإدارتها على المجتمع، من خلال التحكم في أشكال التنشئة الاجتماعية، كالنظام المدرسي، والذاكرة الجماعية في المتاحف، والمكتبات والمخطوطات، والتعبئة والرفاهية الاجتماعية، إلى حد يصبح فيه المواطنون مجرد أفراد يؤدون وظائفهم البيروقراطية، ومنفصلون عن العديد من الولاءات الخاصة، عبر دمج المصالح الخاصة في المصالح العامة.

ثم أضاف أن مثل هذه الدولة قد اخترعت من مركب مشترك على غرار أبنية الكنيسة وهيراركية سلطتها، بدعم من القانون الروماني، وحاجة الأرستقراطيين لاستعادة سلطتهم، والبرجوازيين، أو أصحاب المذهب التجاري لحماية مصالحهم، بالقضاء على الصراع والتوتر لحماية النظام الاجتماعي الريفي، بحيث يمكن الحكم على هذا النموذج في ضوء قدرته على حل التوترات والازمات التي تبرر نشأته، كنظام متميز عن المجتمع المدني.

الثاني - نموذج الدولة المستوردة أو الضعيفة: وهي تلك التي سرع فيها وهم تصفية الاستعمار من أجل الاستقلال إلى انتشار "نموذج الدولة المستعمرة"، دون ترك مساحة من الوقت لابتكار نماذج مناسبة لمشكلات الثقافات الثالثة، وما فرضه الاستقلال - حسب النموذج المستورد - من قيام الدعوة القومية في أفريقيا وآسيا، ما أدى إلى تزايد الفجوة بين الصفوة الحاكمة والمحكومين، وهكذا، كلما زادت الفجوة، كلما اندفع الحكام إلى النماذج الأجنبية، في دوامة ما يعرف "بالتخلف الآخر" ذات الطابع الثقافي - النفسي، والسياسات التي تجدها في موضع التبعية المزمنة.

بما ترتب عليه من مفارقات، من أن الدولة بدلا من أن تمارس عملها في رفع مستوى رفاهية المجتمع وحماية هويته، تحولت إلى تجسيد لمشكلته كمصدر للتوتر والعزلة "جسم غريب" ما أدى إلى تفكك الجبهة الداخلية، وتزايد التوتر بين ما هو مستورد "نظم - دساتير..." وبين الهياكل الاجتماعية التي تعبر بلغة سياسية مختلفة، (بادي و بيرنباوم، 1994، 13)، ومن ثم أيضا، تزايد فشل الدولة في خلق التكامل بين المؤسسات الإدارية، (ليبيريا - الصومال) ما أدى إلى تنامي الاتجاهات الشعبوية كمناخ ملزم للحركات السياسية، وحركات الإحياء التي تدعي الشرعية، في العالمين الإسلامي والهندوسي، وما صاحبه من تبرير لأسلوب المافيات المتهربة من سيطرة الدولة، التي تمثل أرضية خصبة للتعبير عن المصالح الخاصة، حيث تظل التفرقة بين المجال الخاص والإدارة العامة بلا معنى. مصداقا لما ذهب إليه المفكر الكيني علي مزروعي من أن "أقصى أضحوكة فعلها الغرب على حساب أفريقيا، هي إنشاء سجنين متناقضين، أحدهما قطري بشكل واسع صلد، والآخر يمتد عبر القوميات بشكل لا يقاوم، الأول، هو سجن الدولة ذات السيادة، وهو قلعة للسيادة السياسية العسكرية، والثاني هو سجن الرأسمالية، وهو يمتد عبر القوميات بشكل إلزامي، ويهزأ باستمرار من مبدأ السيادة القطرية ذاته"، (سلامة وآخرون، 1989، 52). فالدولة ليست سلعة ناجزة للتداول، أو توهامات لمسرح العرائس، وإنما هي عملية تنظيمية تتمثلها باستمرار، ومتى ما توقفت لا يتبقى لها من لزوم.

ما يعني أنه ما دامت "الدولة" لم تظهر كاستجابة لمتطلبات خاصة بالبنية السياسية للمجتمعات في مرحلة معينة من تطورها الاجتماعي والنفسي لجماعاتها الوطنية التي تولد شكلا للسلطة يفصلها عن الذين يمارسونها، لكي تتجسد في مؤسسة بغية السيطرة على مصيرهم، بعيدا عن العبادة اللاواعية أو الغابرة للسلطة"، (بورديو، 2002، ص14). (تجاوز مرحلة العصبية ما قبل الدولة) فلن تكون سوى نوع من اجتزار السيناريوهات العبتية الساخرة لنظم الأسلاف.

4- حق تقرير المصير :

يثير موضوع "حق تقرير المصير" بلبلة بين من يعتبرون القومية هي أيديولوجية القرن الواحد والعشرين، (كنور - كروز - أوبراين) وبين معارضيه ك (هوبسبوم) القائلين بأن التشاؤم يحوم حول الأمم في هذا القرن 21 (المعولمة)، ما استدعى ظهور دعاوي للتفكير بطريقة مختلفة في مشاكل "القومية - الهوية القومية (الوطنية) - الديمقراطية" المتشابكة، وذلك من حيث:

- كيفية التغلب على الحدود الديمقراطية باختراع أساليب ديمقراطية، تمنع نمو الثمار السامة للديمقراطية ذاتها، (كين، 1994، 28) لحل مشكلة القومية بأساليب ديمقراطية. وذلك بناء على أنه طالما أن الآليات الديمقراطية تساعد على "تحول الهوية القومية إلى تعصب قومي" فمن صالح الديمقراطية التخلي عن مبدأ تقرير المصير القومي، بحيث لا تسمح سوى بالشعور القومي المشترك بالهوية القومية في حدود محددة، تسمح بالحفاظ على الهوية القومية في خدمة الديمقراطية، للحيلولة دون تحول الهويات القومية إلى معادية للديمقراطية. وذلك عبر الآليات التالية:

أ- فصل المؤسسات عن سلطة الدولة، من خلال شبكات متداخلة من المستوى القومي، والآخر شبه القومي (أقلي) أي اعتماد اللامركزية كما في العصور الوسطى، حيث كانت الكيانات (إمارات - مقاطعات - إقطاعيات - تجمعات) تصل إلى حوالي 500 وحدة في أوروبا، وانخفضت إلى 25 وحدة في 1900م، (نفسه، 28)، مثل (كاتالونيا - الباصك - سكوثلندا).

ب - الحد من صياغة الضمانات القانونية المعترف بها دولياً للهوية القومية؛ باعتبارها عوامل مساعدة لتفتيت سيادة الدولة القومية، لما يترتب على ذلك من عدوى "بمنطق القياس" أن كل جماعة تتمتع بحق تقرير المصير القومي، بعد تهذيب هويتها القومية بالإشراف الدولي، بدليل اعتراف المجموعة الدولية بوضع الدولة لمختلف جمهوريات (يوغسلافيا) بشرط احترام الضمانات لحقوق الأقليات، حيث أن "لكل أقلية أقليتها، حتى داخل الأسرة الواحدة".

لكن، على أن يتم ذلك أيضاً دون التنكر لقطبي حقيقة الهوية القومية؛ الأول منها: أنه حيثما يتذرع البعض بحقوق الجماعات باسم الهوية العرقية (رابطة الدم) فلا مكان للديمقراطية، وفي المقابل الثاني: أنه حينما يتذرع البعض باسم الأغلبية لمحو حقوق الأقلية، فإنه يسخر من مبدأ جوهرى من مبادئ الديمقراطية، مثل احترام حقوق الأقليات، (نفسه، 36) وأن ما يعقد الأمر في هذا الصدد هو الصلات الثقافية أو العرقية المتخفية للحدود والعمق القبلي العرقي، الذي يشكل فرصة لتوسيع دائرة العنف باستمرار.

بناء على ذلك، ظهر ما يسمى بتقرير المجموعة الأوروبية لحل الأزمة اليوغسلافية، الذي نسقه وزير العدل الفرنسي السابق ورئيس المحكمة الدستورية الفرنسية (روبيرت بادينتر) واشتهر باسمه، حول استحالة وجود دول ذات قومية واحدة حتى في أوروبا الغربية، ومن ثم، رفض فكرة أن الولاء القومي قاصر على قومية معينة، وفي نفس الوقت أن الديمقراطية ليست ممكنة إلا في الدول المتجانسة قومياً، (نفسه، 30).

ومن ثم أيضاً، دعا هذا التقرير إلى حل وسط لتسيير المجتمعات بسلام وديمقراطية، وذلك بالاعتماد على آليات "فوق قومية" للرقابة والالتزام، أن الأمم المختلفة في الدولة الواحدة، لها الحق في هويتها القومية الخاصة، مع تمتع أفرادها بالحرية والمساواة، كما كان سائداً في القرن الـ 18م، وذلك بالاعتماد على نظرية (بيرك وهيرور) القائمة على إمكانية فهم الهوية القومية بشكل أفضل، ككيان حضاري - ثقافي (اثني) - أي كهوية تنتمي إلى مجتمع مدني، وليس إلى دولة.

فمحاولة إلغاء الهوية القومية كحق في الشعور، سواء باسم الأشكال العليا للتضامن الإنساني، أو حماية الهوية القومية الرئيسية، يؤدي إلى إثارة مزيد من الرفض والكرهية، المفضي إلى العنف بين المجموعات القومية.

ج - ما يعني أن تشكيل أي من مؤسسات الدولة على أساس "مبدأ الهوية القومية" يعني التمييز لجانب من حياة المواطنين والتقليل من الجوانب الأخرى، ما يتناقض مع التعددية.

4- الحل في التثاقف: القائم على تجاوز البيولوجي باتجاه الثقافي، المعتمد على المصاهرة بين المجموعات - حسب (شتراوس) - كتجاوز لروابط الدم إلى روابط الثقافة. والعودة إلى نظام الصداقة (الكوزمبوليتانية) في القرن 18م، لكن على مستوى فوق القومي، حيث كان الناس يحترمون بعضهم، ويتبادلون التضامن في حالات الكوارث، والبعثات العلمية والمدرسين والخبراء، والفلسفات والآداب. (نفسه، 31).

وهذا هو النمط الذي تتجه إليه أوروبا (المعولمة) في تجاوزها لمرحلة الدولة القومية، لصالح المواطنة الأوروبية (الكوزمبوليتانية) المحدثة بالنظر إلى نمو العلاقات بين المواطنين ذوي الآراء الاجتماعية - السياسية التي تتميز بالاتجاهات التعددية في أوروبا البعيدة عن الصراع الطبقي أو القومي، لصالح أن العالم سيكون أفضل بتعدد الألوان في أوروبا والعالم، كنوع من "المواطنة عبر الحدود" كما في معاهدة (ماسترخت للاتحاد الأوروبي)، (نفسه، 33).

خامساً - الهوية الليبية بين الواقع والدستور:

على الرغم من أن حوالي 85% من سكان المنطقة العربية يتكلمون اللغة العربية، ويشعرون بالانتماء إلى الجماعة العربية، وأن حوالي 91% من المسلمين، و 84% من المسلمين السنة، وبالنظر إلى المتغيرات (اللغوية - الدينية - المذهبية - السلالية) تكون الحصيلة أن حوالي 72% من إجمالي سكان المنطقة (مسلمين، سنة، ساميين - حاميين)، ما يعني أن الجماعات غير المتجانسة في متغير واحد أو أكثر، من الضالة بحيث يمكن اعتبار المنطقة العربية "أرض العرب" من أكثر مناطق العالم تجانسا، فالمجموعات اللغوية غير العربية: (البربر 5.5% - الزوج 2.4% - الأكراد 2% - اليهود 1%)، ثم تأتي الجماعات اللغوية الصغيرة

(النوبيين - الأرمن - الإيرانيين - التركمان - الشركس - السريان)، (بركات، 1986، 34 - 35). وباستثناء جنوب السودان، فإن جميع سكان المنطقة ينتمون إلى السلالات السامية - الحامية. (إبراهيم وآخرون، 1988، 239 - 240).

على الرغم من كل ذلك - فإن معظم الأقطار العربية المعروفة اليوم تواجه مشكلة في شرعيتها التاريخية، باستثناء الدول النهرية المركزية أو المخزنية (مصر - العراق - اليمن - المغرب - تونس) حيث تتمتع بشرعية مقبولة لدى مختلف التكوينات العرقية لمواطنيها.

أما بقية الأقطار الأخرى فقد بدأت ملامحها تتبلور ما بين الحربين العالميتين، بفعل خطط التقسيم الاستعماري لأرض العرب، مع اختلاف بين ثلاث مستويات:

1- كيانات كانت قائمة يتمتع كل منها بسلطة مستقلة أو شبه مستقلة، في ظل العثمانيين (مراكش - الجزائر - تونس - مصر - اليمن)،

2- كيانات تم تقسيمها أو فصلت أجزاء منها، أو ضمت أجزاء إليها (سوريا - العراق - ليبيا - فلسطين). تأسست كلها على مدن أو كيانات سياسية تاريخية، ولذلك ظلت المغرب واليمن تعتبر نفسها كيانات سياسية ناقصة "مجزأة".

3- كيانات عبارة عن صناعة استعمارية صرفة "ولادة قيصرية" مثل (موريتانيا)، (غليون، 1993، 160). ما أسس لقطيعة بنوية بين دولة المجتمع العربي، ومجتمعها، الذي ما زال الكثير منه في "مرحلة ما قبل الدولة" ويرفض الاحتكام إلى قوانينها، لصالح الاحتكام إلى "العرف" أو يعتبرها مشروعاً تجزئياً لأمتة العربية.

وتجنباً للالتباس؛ فإنه عندما يتعلق الأمر بالمدخل الهوياتي، تترادف الأسئلة حول المَعْرِف الأول للمجتمع الليبي؟

- أو كيف يعرف الليبيون أنفسهم من زاوية ما يعرفهم به الآخرون؟
- وما تصنيف ليبيا ضمن مصفوفة الدول القابلة لوجود الأقليات؟
- وما هوية الكتلة السائدة أو الأغلبية؟
- وما نوع الاقليات التي تضمها؟ وعلى أي أساس تقوم؟ (إحصائي - قومي - عرقي - لغوي - ديني - ثقافي - مزاجي)؟

وبالنظر إلى مسؤولية القانونيين في التمييز بين الوصف والتوصيف - حسب الفيلسوف الليبي (نجيب الحصادي): (المسح العالمي للقيم، 2005، 146).

- فإنه من ناحية يتوجب أن تعكس المنظومة التشريعية لأي مجتمع منظومته القيمية.
- ومن ناحية أخرى يتوجب على المنظومة التشريعية أن تسهم في إصلاح المنظومة القيمية، أي ممارسة نوع من إدارة المعايير الأخلاقية "الغائبة". للموازنة بين الواقع الكائن، وما ينبغي أن يكون.
ومن ثم، فإنه بالنظر إلى المواد (1 - 2 - 6 - 7 - 55 - 68) للإعلان الدستوري الليبي سنة 2017م يمكن ملاحظة بعض الالتباسات الهوياتية التالية:

- المادة رقم 1: اسم الدولة "الجمهورية الليبية" دون الإشارة إلى أي هوية قومية أو دينية.
- المادة رقم 2: تقوم الهوية الليبية على ثوابت .. "تعد ليبيا جزء من الوطن العربي، وأفريقيا، والعالم الإسلامي، ومنطقة البحر المتوسط"

تعد اللغات التي يتحدث بها الليبيون أو جزء منهم، ومن بينها العربية والامازيغية والتارقية والتباوية، تراثاً ثقافياً ولغوياً، ورصيداً مشتركاً لكل الليبيين، وتضمن الدولة التدابير اللازمة لحمايتها، وضمان المحافظة على أصالتها.

*- اللغة العربية لغة الدولة.

*- ينظم القانون في أول دورة انتخابية إدماج اللغات الليبية الأخرى في مجال الحياة العامة على المستوى المحلي ومستوى الدولة.

خلاصة الملاحظات :

- 1- بما ان الاسم هو المحصلة الأولى للهوية، أي أن الدال قبل المدلول، فإنه المسئول عن توحيد صنوف الفاعلية وعدم تنافرها أو تعادها.
- 2- صفة لغة لا تطلق على الاصوات الكلامية غير المكتوبة، والتي لا معجم لها ولا آداب ولا فلسفات.
- 3- اللغة العربية ليست مجرد جزء من بين اللغات (اللهجات) التي يتكلم بها جزء من الليبيين، بل أنها لغة عالمية من ضمن لغات الأمم المتحدة الخمس، ويؤدي بها كل المسلمين الليبيين صلواتهم، ويتدبرون بها أمورهم اليومية، ولها معاجمها وآدابها وفلسفاتها..
- 4- إذا كانت اللغة العربية لغة الدولة، فلماذا لا تسمى "اللغة الرسمية؟".
- وإذا كانت العربية لغة الدولة، فكيف يلزم الدستور الدورة الانتخابية الأولى بإدماج "اللغات/اللهجات" في الحياة العامة، وعلى مستوى الدولة.
- 5- اللغة/اللهجة "الامازيغية/التارقية" فروع من اللهجات المتعددة للمازيغية، المكونة من (التارفيت والتاشلحيت والتامازيغت والتيفيناغ ..) إذ يجمع الباحثون على أن الاسم الجامع للحروف الابجدية "تيفينيق"، مشتق من punicus أي الأقوام "الفينيقيّة - البونيقيّة" السامية - الحامية، التي أسست حضارة "قرطاجنة" في الشام وشمال أفريقيا.
- 6- اللهجة التباوية: لم تحظ بهذه العناية في العاصمة القومية لها (انجامينا).
- مادة رقم 6: الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية مصدر التشريع .
- من يحدد من؟ الدولة المُشرِّعة، أم مصدر تشريعها؟ ومن ثم، أليس من ضمن الشريعة الإسلامية أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم؟ فما هو مصدر الدستور بأنها إحدى اللهجات الليبية؟
- مادة رقم 7: المواطنون والمواطنات سواء في القانون، وأمامه، لا يميز بينهم، وتحظر أشكال التمييز كافة، لأي سبب، العرق، اللون، الجنس، الميلاد، الرأي السياسي، الإعاقة، الأصل أو الانتماء الجغرافي، وفق أحكام هذا الدستور. رغم وجود سيده واحدة من بين الـ (43) من المصوتين على مسودة الدستور نفسه، الذي ينص على "مساواتها الجندرية" بالرجل؟
- مادة رقم 55: ... تضمن الدولة حماية اللغات الليبية، وتوفر الوسائل اللازمة لتنمية تعليمها، واستخدامها في وسائل الإعلام العامة، والنهوض بها.
- *- الدولة ملزمة دستوريا في نشرات الاخبار والاعلانات الرسمية وواجهات المؤسسات الرسمية بهذه اللهجات، هل يعني ذلك أن كل الواجهات المؤسسية سترفع أربع لافتات بعدد اللهجات؟.
- مادة رقم 68: تمثيل المكونات الثقافية في المجالس النيابية:
- *- لنلاحظ أنه ما بين المادة 2، إلى المادة 68، انتقلنا من دسترة الحماية والرعاية للمكونات الثقافية، إلى وضع قانوني يشبه وضع "الأقلية الدستورية" كالتمثيل النسبي الثابت "الكوتة" الذي لا يحتاج إلى انتخاب، لكن دون تحديد حتى "لهوية الأغلبية" فما بالك بحقوقها المترتبة على أغليبتها، رغم أنه العامل الجوهري في تحديد الأقلية؟.

المراجع:

1. أومين، ت. ك. (1994). السلالة والإثنية والطبقة: دراسة تحليلية للعلاقة بينها. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، (139).
2. بادي، برتراند، وبيرنباوم، بيير. (1994، يونيو). معاودة الحوار حول سوسيولوجيا الدولة. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*.
3. بركات، حليم. (1986). *المجتمع العربي المعاصر*. مركز دراسات الوحدة العربية.
4. بلاسيرو، إيف. (1993، يونيو). *الشعور بالاختلاف*. رسالة اليونسكو، 46.

5. بيرنباوم، بيبير. (1992). القومية: مقارنة بين فرنسا وألمانيا. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*.
6. بيريسني، مور. (1993، يونيو). هوية ذات وجهين. *رسالة اليونسكو*، 46.
7. بوردو، جورج. (2002). *الدولة* (سليم حداد، مترجم؛ الطبعة الثالثة). السلسلة الجامعية للنشر.
8. جارد، بول. (1993، يونيو). ورطة يوغسلافيا السابقة. *رسالة اليونسكو*، 46.
9. جيران، عبد الرحمن. (2017، 27 أكتوبر). الهوية والمفكر فيه والتجريب والاستزمان. *صحيفة القدس العربي*.
10. جيران، عبد الرحيم. (2017، سبتمبر). الهوية ووعي العزاء ومرض الزمان. *صحيفة القدس العربي*.
11. جوروجوبال، وسيدفا شيراز. (2001، سبتمبر). التفرقة العنصرية الخفية في الهند. *رسالة اليونسكو*.
12. حجازي، مصطفى. (1988). نحو عقل عربي مستقبلي على ضوء تحليل البنى الاجتماعية العربية الراهنة. *مجلة الوحدة*، (51).
13. الحصادي، نجيب. (2015). *المسح العالمي للقيم: آراء الليبيين في القيم*. مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس.
14. راسل، برتراند. (2009). *حكمة الغرب: الفلسفة الحديثة والمعاصرة* (المجلد 2؛ فؤاد زكريا، مترجم). عالم المعرفة.
15. ريبس، أندريا أرفينا. (2001، سبتمبر). ظلال في المدينة الكبيرة. *رسالة اليونسكو*.
16. سعد الدين، إبراهيم، وآخرون. (1988). *المجتمع والدولة في الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية.
17. سعيد، جلال الدين. (1970). *معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية*. دار الجنوب للنشر.
18. سلامة، غسان، وآخرون. (1989). *الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية.
19. السيد، عبد العاطي السيد. (1998). *علم اجتماع المعرفة*. دار المعرفة الجامعية.
20. سند، إبراهيم رزق، ومحسن، لطفي. (2005). *قياس الشخصية*. جامعة عين شمس.
21. الغويل، سليمان صالح. (1997). *الدولة القومية: دراسة تحليلية في ضوء النظرية العالمية الثالثة* (الطبعة الثانية). المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
22. فروم، أريك. (1994). *ما وراء الأوهام* (صلاح حاتم، مترجم). دار الحوار للنشر والتوزيع.
23. كاستريانو، ريفا. (1993). لاجئون ومهاجرون وأقليات. *رسالة اليونسكو*، (46).
24. كين، جون. (1994، يونيو). الأمة القومية والمواطنون في أوروبا. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*.
25. لاباسادو، جورج، ورولو، رينيه. (1986). *مقدمات في علم الاجتماع* (هادي ربيع، مترجم). المؤسسة الجامعية للنشر.
26. الماقتي، نور الدين. (2004، يناير). ملاحظات عامة حول أيديولوجيا الهوية. *عراجين: أوراق ثقافية ليبية*، (1).
27. مسودة الإعلان الدستوري الليبي. (2017).
28. ميترا، ك. سوبراتا. (2001). اللغة والاتجاه الفيدرالي: التحدي متعدد الجوانب. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، (167).
29. ميكشيللي، أليكس. (1993). *الهوية* (علي وطفة، مترجم). دار الوسيم للخدمات الطباعة.

30. مينتل، ديردر. (1993، يونيو). ما هي الأقلية؟ رسالة اليونسكو.
31. ياسين، السيد. (1993). الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر. مكتبة مدبولي.
32. مفيدة محمد عبد السلام كريديغ. (2025). جدلية العلاقة بين الحضارات والتاريخ المعاصر للهوية الليبية. Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1(2), 305–323. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i2.60>
33. Fawzia Saeed Ammar Shuaib. (2026). The Role of Ancient Intangible Cultural Heritage in Shaping Libyan Society Identity (A Study Between the Past and the Present). Journal of Libyan Academy Bani Walid, 2(1), 978–1001. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i1.487>

Compliance with ethical standards***Disclosure of conflict of interest***

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.